في ختام جولته الاوربية

بوش يحذر بريطانيا من التسرع بالاعلان عن جدول زمني لسحب قواتها من العراق

بوش وبراون

لندن/ المدى والوكالات

حذر الرئيس الامريكي جورج بوش الحكومة البريطانية من التسرع بالاعلان عن جدول زمني لسحب قواتها من العراق.

وقال بوش في مقابلة خاصة مع صحيفة (ذي اوبزيرفر) البريطانية قبيل زيارته للندن امس الاحد في ختام جولة اوروبية انه اجرى في السابق محادثات مع رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون حول مسألة سحب القوات البريطانية من العراق وتمخضت عن رغبة مشتركة باعادة قوات بلديهما الا انه شدد على ان هذه المسألة يجب ان تستند فقط على تحقيق "النجاح" في العراق.

وجاء تصريح الرئيس بوش اثر تقرير صدر في لندن خلال الاسبوع الماضي يفيد بان الانسحاب النهائي للقوات البريطانية من العراق قد يعلن عنه في نهاية العام الجاري.

وتعليقا على هذه المسألة قال الرئيس الامريكي "جوابنا هو انه يجب ان لا نضع مواعيد محددة لسحب القوات"، واضاف ان براون تراجع خلال العام الماضي عن تنفيذ خطط سابقة بشأن تقليص حجم قوات بلاده في العراق بسبب تطورات الاوضاع هناك، موضحا انه مازال هناك ٤٢٠٠ جندي بريطاني يعملون في العراق بدلا من ٣٥٠٠ جندي وهو العدد الذي كان متوقعا للوجود البريطاني عند تنفيذ تلك الخطط.

وقال "انا على ثقة بان براون سيستمع كما استمع انا الى قادتنا العسكريين (الامريكيين والبريطانيين) للتأكد من ان تخفيض الوجود العسكري قد لا يكون له اي مبرر في هذه المرحلة من الزمن، انني اتطلع الى مناقشة هذه المسألة مع براون".

وردا على سؤال ازاء ما يجري في العراق قال بوش انه شعر شخصيا "بألم" ازاء الضحايا الذين سقطوا هناك سواء من قوات التحالف او المدنيين الابرياء.

واستطرد قائلا ان القوات الامريكية والبريطانية "لم تقتل الابرياء عن عمد" مضيفا ان الاعداد الكبيرة من الضحايا قضوا على يد صدام خلال السنوات ما قبل الحرب فيما يعيش العراقيون الان تحت حكومة منتخبة وفي مجتمع حر".

وذكر مراقبون ان العراق تصدر جدول مباحثات الرئيس الأمريكي جورج بوش مع المسؤولين البريطانيين الأحد في لندن، آخر محطات جولته الأوروبية.

ويأتي الطلب الامريكي في ضوء تقرير الأسبوع الماضي، رجح إمكانية إعلان بريطانيا سحب قواتها نهائياً من العراق نهاية العام الحالي، وكان بوش قد حث الشركاء الأوربيين للوقوف بثبات إلى جانب الولايات المتحدة في سياق محاولاتها إدخال تغييرات على الشرق الأوسط.

وقال بوش في خطابه الوداعي لأوروبا بعد جولته التي قادته إلى عدد من دولها "اليوم هناك لحظات يبدو فيها الوضع في عدة مناطق مثل الشرق الأوسط وكأنه يحيل إلى ما كان عليه في أوروبا قبل ستة عقود. ومع ذلك يمكننا أن نكون على ثقة من كون الحرية ستسود من جديد."

كما أعرب عن ثقته من أن الولايات المتحدة يمكنها التوصل إلى اتفاق أمني طويل الأجل مع العراق."

وقال بوش في تصريح صحفي "الحليفتان، الولايات المتحدة وبريطانيا، تريدان إعادة قواتهما إلى ديارها؛ الا ان تلك الخطوة ينبغي ان تقوم على مدى النجاح المتحقق فقط ".

وبشأن ما ينقل عن احتمال وضع جدول زمني بانسحاب كبير من العراق، قال بوش إن "اجابتنا عن ذلك هي ليس هناك جدول زمني قطعي".

وأشار بوش إلى ان براون تراجع عن خططه بالانسحاب التي وضعها في وقت مبكر وبقيت لبريطانيا قوات عددها ٤,٢٠٠ عسكري في العراق بدلا عن ٣,٥٠٠ المقررة.

الى ذلك، قال محللون ان عمل القوات الامريكية تحول عن وضعه القتالي على خط المواجهة في العراق بسبب الاستقرار الامني الذي يشهده، واستبعدوا ان تتيح الظروف السياسية والامنية سحب اعداد كبيرة من القوات حتى بعد عام ,٢٠٠٩

وكشف محللو معهد بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية عقب زيارة لبغداد تحت رعاية وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) النقاب معلومات تفيد ان الجيش العراقي لديه قدرة مثيرة للدهشة على قيادة جهود امنية مثل عملياته ضد العناصر المسلحة في مناطق مختلفة من المحافظات التي تشهد اعمال عنف.

فيما اعلن مسؤولون امريكيون قدرة القوات الامنية العراقية على تولي مسؤولية الامن التي ستكون اذا ما طبقت خطوة حيوية من شأنها ان تحول الجيش الامريكي من دوره القتالي الى عمليات مساندة تسمح بخفض اعداد أكبر من القوات الامريكية.

وقال كينيث بولاك من معهد بروكينجز "ما رأيناه ان التحول المبدئي يجري بشكل طيب. هذا تطور ايجابي جدا."

واضاف "اعداد قوات الامن تزيد ومستواها يتحسن." وتابع ان "قدراتهم تتحسن الى حد يؤثر فعليا على تحسن الوضع الامني."

ويقول ستيفن بيدل من مجلس العلاقات الخارجية ان دور الجيش الامريكي في العراق يتحول بشكل متزايد للاشراف علي اتفاقيات وقف اطلاق النار مع جماعات مسلحة سابقة مما ساهم في انخفاض حاد في أعمال العنف العام الماضي.

وقال بيدل الذي عمل مستشارا لقائد القوات الامريكية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس "بدأت المهمة الامريكية تتحول من التصدي للمسلحين كما نفهمها بصورة تقليدية الى شيء اشبه بحفظ السلام وليس خوض قتال."

وتحدث محللو معهد بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية في منتديات منفصلة الاسبوع الماضي ولكن بصفة عامة ابدى المحللون تفاؤلا بشأن التقدم الذي احرز في العراق ولكن ارفقوا هذا التفاؤل بتحذير من ان الظروف يمكن ان تعود الى ما كانت عليه بكل سهولة.

ويذكر ان ادارة بوش دفعت بقوات اضافية لكبح اعمال العنف التي شهدها العراق العام الماضي.

وفي السياق ذاته يقوم البنتاغون حاليا بسحب القوات القتالية الاضافية من العراق ومن المتوقع ان تخفض القوات القتالية الامريكية لحوالي ١٤٠ الفا بحلول اب من أعلى مستوياتها التي تجاوزت العام الماضي ١٧٠ الفا. ويوجد ١٤٦ ألف جندي امريكي في العراق في الوقت الحالي.

وذكر محللون ان عدد القوات غير الامريكية المشاركة في التحالف بالعراق ينخفض ايضا ومن المتوقع ان يقل دون عشرة الاف في اب ايضا.

ويقول مايكل اوهانلون من بروكينجز "يستمر الاتجاه لاعمال العنف بالنزول حتى مع استمرار انخفاض عدد قوات التحالف والقوات الامريكية ايضا."

وأضاف ان احصاءات الجيش الامريكي والحكومة العراقية تبين ان العنف ضد المدنيين تراجع بنسبة ٨٠ في المئة منذ بدء تنفيذ قرار الرئيس الامريكي بزيادة القوات في العام الماضي.

وابلغ بتريوس مجلس الشيوخ الشهر الماضي انه يتوقع خفض مزيد من القوات في وقت لاحق من العام عقب مغادرة القوات القتالية الاضافية.

غير ان محللين لا يتوقعون خفضا كبيرا للقوات الامريكية حتى عام ٢٠١٠ تقريبا بعد ان تجرى الانتخابات المحلية في العراق الخريف المقبل والانتخابات العامة بحلول نهاية عام ,٢٠٠٩

وذكر والي نصر من مجلس العلاقات الخارجية "لم تسهل المكاسب التي تحققت في العراق على الولايات المتحدة اخراج نفسها (من العراق). كثير مما هو ايجابي في العراق يعتمد بشكل كبير على المشاركة الامريكية."

وقال اوهانلون انه يتوقع خفضا "متواضعا جدا" للقوات الامريكية في عام ٢٠٠٩ ولكن مستويات القوات قد ينخفض اجمالا الى ما بين ٥٠ الى ٧٠ الفا في عام ,٢٠١١

وتابع "حين تكون للعراقيين حكومة جديدة امل ان نتمكن من بدء سحب القوات بمعدل اسرع كثيرا."

وقال بيدل ان الولايات المتحدة ينبغي ان تبقي على أكبر عدد ممكن من القوات خلال العامين المقبلين لضمان ان يقطع المسلحون والميليشيات الامل في تحقيق اهداف سياسية من خلال العنف.

العفو الدولية: اللاجئون العراقيون " يعانون أوضاعا مزرية "

واشنطن/ BBC

قالت منظمة العفو الدولية انه أزمة اللاجئين والنازحين العراقيين قد اتخذت ما أسمته "ابعاداً ماساوية" وبالمقابل فإن حكومات العالم لم تفعل سوى القليل للمساعدة.

واضافت المنظمة في تقرير جديد استند إلى دراسة أوضاع اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن أن هؤلاء اللاجئين يعيشون أوضاعا مزرية ويهددهم مزيد من الفاقة، وأن المعاملة الدولية للاجئين العراقيين تسوء منذ صدور تقرير المنظمة العام الماضي.

وأشار التقرير إلى تشديد آليات الإكراه وارتفاع حالات العودة االقسرية التي تمارسها عدة دول أوربية.

و جاء في التقرير أن عدد المهجرين العراقيين صار الأعلى في العالم بما يربو على ٤,٧ ملايين نازح ولاجئ.

وتقول المنظمة في تقريرها إن العديد من هؤلاء المهجرين لا يستطيعون مغادرة العراق؛ أما أولئك الذين استطاعوا فإن ظروفهم تسوء أكثر فأكثر.

وأوضحت المنظمة أن العديد من الأسر العراقية في المهجر تعاني الفاقة وتواجه خيارات صعبة ومخاطر جديدة من بينها تشغيل الأطفال الصغار ووسوء الاحوال الصحية وأحياناً كثيرة العودة إلى بلدهم أضطرارياً.

وتقول المنظمة المعنية بحقوق الإنسان إن الأمن و الاستقرار لم يستتب في العراق ليستقبل من جديد هؤلاء اللاجئين على الرغم من بعض التحسن الملحوظ على الصعيد الأمني خلال سنة.

ومما يفاقم من قساوة أوضاع اللاجئين العراقيين التشديد من الإجراءات القسرية التي تتخذ ضدهم من قبيل الحرمان من المساعدات المالية، والترحيل الإجباري.

وتعد المنظمة أن الترحيل القسري للاجئين العراقيين مثير للقلق، كما تناشد المجتمع الدولي تخصيص مزيد من الموارد لمعالجة أوضاعهم، متوقعة أ، أن تطرح معالجة الازمة التي يمرون بها على المنظمات الدولية وتحتاج إلى تضافر جهود المجتمع الدولي لعدة سنوات من أجل حلها.

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت العام الماضي ان العنف في العراق ادى الى اكبر موجة نزوح في الشرق الاوسط، منذ عام ,١٩٤٨ وناشدت الامم المتحدة المجتمع الدولي التبرع بـ ٦٠ مليون دولار مساعدات طارئة للتعامل مع الوضع.

واوضحت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان النازحين يرزحون تحت وطأة الفقر في حين تعاني المناطق التي تستضيفهم من ضغوط شديدة.

وذكرت في تقرير آخر أن العراقيين المطالبين بحق اللجوء خلال السنة الماضية اسهموا في العودة بأرقام طلبات اللجوء إلى البلدان الغربية بما أدى إلى الارتفاع بعد خمس سنوات من الانخفاض.

عوائل مهجرة

لجنة نيابية تتحفظ على تقرير أممي تحدث عن قصور في مراقبة عائدات النفط

بغداد/ اصوات العراق

تحفظ عضوان في اللجنة المالية بمجلس النواب على تقرير أصدرته الأمم المتحدة نهاية الأسبوع الماضي أشار إلى وجود قصور في المراقبة المالية على عائدات النفط العراقي، فيما كشف رئيس اللجنة عن أن تحقيقا سيجري بالموضوع.

وقالت منى زلزلة عضوة اللجنة المالية في مجلس النواب إن التقرير "لا صحة له وبدليل أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاحظا تحسنا كبيرا في البرامج والأداء لكنها تحتاج إلى وقت".

وأضافت زلزلة أن "ما يذكر أن المجلس الدولي للنشر والرقابة تكون نتيجة لقرار مجلس الأمن، غايته مراقبة الأموال التي تدخل إلى الصندوق وما يخرج منه إلى الوزارات عن طريق البنك المركزي".

وأعربت عن أملها في أن "يتحول هذا المجلس بنهاية عام ٢٠٠٨ إلى المجلس العراقي وأن تتحول صلاحياته إليه، وهذا يضمن انضباط جميع عدادات النفط من التصدير وما يتم تحويله إلى الداخل".

ونقل بيان عن المركز الإعلامي في الأمم المتحدة الجمعة عن ممثل أمينها العام في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للعراق وارن ساش قوله إن المراقبة المالية على عائدات النفط العراقي تعاني من القصور.

وأوضح البيان أن مجلس الأمن استمع الجمعة لإحاطة حول المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للعراق قدمها وارن ساش الذي قال إن المراقبة المالية على عائدات النفط البالغة نحو ١٠٠ مليار دولار تعاني من القصور على الرغم من إحراز بعض التقدم في بعض المناطق، مشيرا إلى قصور في المراقبة المالية الداخلية بما فيها عدم وجود ملفات كاملة في وزارة المالية العراقية حول عائدات النفط وانعدام نظام لقياس النفط وبيع النفط خارج صندوق التنمية وعدم وجود معلومات كافية حول عقود وكالات الولايات المتحدة مع المتعاقدين.

وذكر ساش أن الجانب الأكبر من التوصيات السابقة التي قدمت للوزارات العراقية لم يتم تطبيقها، مشيرا إلى ضرورة توفر تدابير لتعزيز المراقبة الداخلية على عائدات النفط.

وأضافت زلزلة أن "نفط الجنوب عانى الكثير من المشاكل في السابق، إلا أن عمليات صولة الفرسان حدت الكثير من المشاكل فقلت عمليات التهريب إلى حد كبير وكان وزير النفط قد ذكر في مجلس النواب إن الوزارة نصبت الكثير من العدادات بحيث أصبح من الممكن السيطرة بشكل اكبر بكثير من السابق".

وعن انعدام نظام قياس النفط وبيع النفط خارج صندوق التنمية، بينت عضوة اللجنة المالية في مجلس النواب أن "النفط الموجود لدينا هو نوعا النفط المصدر والذي يتسلم وارده الـ(b f i)والنوع الآخر هو ما يحول إلى المحطات داخل القطر وهذا النوع هو خارج سيطرة أو معرفة الـ(b f i، ونحن بصدد قياس هذا النوع وحسابه في وزارة المالية".

أما عن عدم وجود معلومات كافية كاملة حول عقود وكالات الولايات المتحدة مع المتعاقدين، فذكرت زلزلة أن "سلطة الائتلاف قبل تشكيل الحكومة كانت هي المسؤولة عن النفط مع الخارج، وعقود النفط في تلك الفترة ما زالت حساباتها قيد الحسبان".

من جهتها، ذكرت آلاء السعدون عضوة اللجنة المالية في مجلس النواب أنه "قد يكون هناك تقصير في الرقابة في عملية السحب والإيداع من الجانب العراقي هذا ممكن والمفروض أن أي مبلغ لا يطلق إلا تحت رقابة جهات رسمية".

وأردفت السعدون قائلة "وإذا كان لدينا تلاعب في الجانب العراقي فأكيد ان الجانب الأمريكي يعلم كم هي مقدار الأموال التي أطلقت للعراق" لأن "الأموال لا يمكن أن تطلق إلا بعد توقيع من رئيس الوزراء ووزير المالية العراقي"، مشيرة إلى أن "الصندوق الذي تحفظ فيه أموال العراق هو تحت رعاية الجهة الأمريكية، وعندما تحتاج الجهة العراقية إلى أموال، فإنها تأخذ من الجهة الأمريكية وتزودها بالأموال".

وبينت أن "إحدى قرارات الأمم المتحدة وبعد احتلال العراق تضمنت: أن تصبح الأموال تحت رعاية الجهة الأمريكية وهي المشرفة عليه وهي المسؤولة عن الأموال تماما"، وحتى "الأموال العراقية التي كانت مجمدة بالخارج بعده إنشاء هذا الصندوق جميعها جمعت في هذا الصندوق (صندوق تنمية العراق) حيث انه بجميع مفرداته هو تحت الرعاية الأمريكية".

وأضافت السعدون أن "أموال النفط العراقي توضع في (صندوق التنمية العراقية) التي تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية وعندما تحتاج الوزارات الرواتب والأموال لا تطلق الأموال إلا بتوقيع وزير المالية ورئيس الوزراء العراقي لكونهما الجهتين المسؤولتين عن هذه الأموال".

إلى ذلك، قال أياد السامرائي رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب إن المجلس سيتحرى عن التفاصيل قائلا "بناء على هذا التصريح نحاول أن نتحرى التفاصيل ونجري التحقيقات اللازمة بهذا الخصوص".

عودة الخدمات الحكومية.. ونشاط في الحركة التجارية

تغييرات ايجابية على وجه بغداد بعد تحسن الأمن

بغداد/ المدى

تشهد بغداد حاليا بعد التحسن الامني حضوراً كثيفاً للعوائل العراقية حدائق العاصمة وساحاتها حتى وقت متأخر من ساعات الليل، وهذا الاستقرار تحقق بفضل تطبيق الخطة الامنية وتعاون المواطنين معها. وانعكس الاستقرار بصورة كبيرة على تحسين الخدمات وهي تنسجم مع المتغير الامني الايجابي الذي ظهر على وجه العاصمة.

الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا قال ان الاداء المهني الذي ظهر في عملية فرض القانون ببغداد سيسهل من تحمل اعباء تسلم الملف الامني لجميع المحافظات من القوات متعددة الجنسية. واضاف في تصريح لـ (المدى) ان انطلاق خطة فرض القانون في شباط من العام الماضي اسهم في خفض نسب اعمال العنف التي تشمل القتل والاختطاف والهجمات الارهابية باستخدام السيارات المفخخة والاحزمة الناسفة، وهو ما اثر بشكل ايجابي على مجمل الفعاليات اليومية للمواطنين والموظفين ومنتسبي الاجهزة الخدمية، اذ كان من الصعب في وقت سابق مزاولة هذه القطاعات لنشاطاتها نتيجة التخوف من ان تطولها يد الارهاب، لكنها اليوم وبفضل تطبيق خطة فرض القانون استطاعت توفير الامن في ربوع العاصمة والقضاء على الجماعات المسلحة.

السبت الماضي، خرج المواطنون الى الشوارع مبتهجين بفوز المنتخب العراقي على نظيره الصيني ضمن تصفيات كأس العالم ، وجالت السيارات التي تقلهم في اماكن متفرقة وحتى اوقات متأخرة من مساء السبت دون حوادث تذكر، على العكس من العمليات الارهابية التي طالت المشجعين خلال فوز الفريق العراقي ببطولة كأس اسيا في تموز من العام الماضي. يقول فاضل محمد: تجولت في شوارع الباب الشرقي والكرادة والجادرية مرورا بالسيدية والبياع برفقة اصدقائي فرحين بفوز منتخبنا، وقد شارك معنا هذه الفرحة منتسبو القوات الامنية الذين حملوا على عاتقهم حمايتنا من أي اعتداء ارهابي، لكن على رغم بقائنا في الشارع لساعات متأخرة الا اننا لم يتعرض لنا احد باعتداء يسلب فرحتنا وهذا الامر يعود الى سيطرة القوات الامنية على مفاصل العاصمة وقضائها على الخلايا الارهابية التي تعتدي على المواطنين.

في حديقة الزوراء تجمع عدد من الأسربالقرب من حديقة الحيوانات، وبدأ الاطفال باللعب مع بعضهم وانتشرت العوائل حول موائد الطعام الدائرية، هذا المشهد دفع وليد عواد الى القول: الامن يدعو العوائل الى الخروج من منازلهم والقيام بجولات في الحدائق العامة طلبا للراحة والاستجمام، ولو كان الوضع الامني سيئاً، لما خرجت هذه العوائل للتنزه والتمتع بأوقاتها. واضاف: لولا تحسن الامن في عموم بغداد والعديد من المدن العراقية نتيجة خطة فرض القانون، لكانت مدننا بالشكل السيء الذي ظهرت عليه مدة استهتار الجماعات المسلحة في امن المواطنين.

وانعكس تحسن الامن على عودة الخدمات الى مناطق بغداد. واكد مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء عودة الخدمات التي تقدمها وزارته الى مناطق كانت تعرف سابقا بـ "الساخنة"، واضاف: ان اغلب العراقيين يتفقون على ان تحسن منظومة الكهرباء يسهم في استقرار الامن، ويعود هذا الامر الى عوامل نفسية، لكن بدورنا في وزارة كهرباء عملنا منذ فترة على اعادة صيانة خطوط نقل الطاقة الكهربائية وتبديل محولات الكهرباء في مناطق الدورة والسيدية ومدينة الصدر وغيرها، وتابع: برغم تعرض العاملين في دوائر الكهرباء الى مضايقات من قبل المسلحين في تلك المناطق، ويصل الامر الى اعتداءات بالسلاح راح ضحيته عدد كبير من الفنيين والمهندسين، الا ان تحسن الامن في بغداد هو ما جعل المناطق "الساخنة" تصبح ورشة عمل كبرى لمنتسبي وزارة الكهرباء سعيا لخدمة المواطنين في أي مكان كان.

عوائل عراقية في متنزه الزوراء .. عدسة سعد الله الخالدي

كما تقوم الدوائر الخدمية التابعة لامانة بغداد، بحملات التنظيف وتبليط الشوارع وتجميل الحدائق والجزرات الوسطية في مشهد يبعث السرور في الانفس، الامر الذي لم يكن يحدث في اوقات مضت بسبب استهداف الجماعات الارهابية لمنتسبي امانة بغداد، في اكثر من منطقة داخل العاصمة.

الامر المميز لعودة الامن الى بغداد، هو انتشار ظاهرة السيارات الحديثة وتجولها في شوارع العاصمة. يقول ساجد حامد وهو صاحب معرض لبيع السيارات: شهد سوق السيارات الحديثة ركودا قبل مدة بسبب تعرض اصحابها الى الاختطاف او التهديد للحصول على فدية مالية، وانتشرت تلك الظاهرة بشكل كبير خاصة في العامين الماضيين، الا انها اختفت هذه الايام بسبب القبض على اغلب عصابات السرقة والتسليب، مما جعل المواطنين يعودون الى ركوب سياراتهم الحديثة من جديد. واضاف: وجود السيارات الحديثة ورغبة المواطنين في ركوبها يسهم كثيرا في انتعاش سوق السيارات وبالتالي ايجاد فرص كبيرة لعمل عدد من العاطلين عن العمل.. برأيي ان اية ظاهرة ايجابية جراء تحسن الامن سيسهم في القضاء على البطالة.